ملخص اللغات والمصطلحات القانونية

@MagJuridique

MagJuridique.com

المجلة القانونية الطلابية

MagJuridique.com

بسم الله الرحمان الرحيم

المصطلحات القانونية هي مجموعة المفاهيم والكلمات الخاصة بالمادة القانونية. وهي تشكل مادة حيوية، لكونها أساس الدراسات القانونية بمختلف تقسيماتها وتشعباتها. وبفضل هذه المادة يمكن للطالب في السلك الجامعي الأساسي أن يستوعب المفاهيم الأولية الخاصة بالمعرفة القانونية، والاطلاع على الكلمات والتعابير والمفاهيم القانونية باللغتين العربية والفرنسية.

كما أن مادة المصطلحات القانونية تمكن الطالب بمختلف أسلاك العلوم القانونية من البحث في المراجع الأصلية المكتوبة بالفرنسية والاطلاع على القانون المقارن. لذلك فتعلم اللغة القانونية الرصينة يأهل الطالب للممارسة القانونية والقضائية.

وعليه، فمادة اللغات والمصطلحات القانونية تعتبر جد مهمة لأنها تسمح للطالب أن يشارك في غالبية الحوار الحالي سواء كان ذا طبيعة قانونية أو سياسية، إضافة إلى أنها تشكل رصيدا معرفيا وثقافيا يعطي للطالب فرصة الاطلاع على الحضارات والتواصل مع الآخرين، ومعرفة بيئتهم وثقافتهم.

النص رقم 1: علاقة القانون بالقواعد المؤطرة للسلوك البشري

Texte n° 1 : Le droit face aux règles de conduite

1. ترجمة أهم المفاهيم الواردة في النص

المفاهيم باللغة العربية	المفاهيم باللغة الفرنسية
القاعدة القانونية	La règle de droit
قواعد السلوك	Les règles de conduite
نظم	Organiser
الناسك أو العابد	Ermite
تنظيم الحياة المجتمعية	Réglementer la vie en société
الوقاية من المنازعات	Prévenir les conflits
قواعد اللعبة	Les règles de jeu
قانون الأقوى	La loi du plus fort
العنف	La violence
بطريقة لا ترد	invinciblement
القواعد الدينية	Les règles religieuses
الأنظمة القانونية	Les systèmes juridiques
القانون الكنسي	Droit canonique
قانون الزواج	Le droit du mariage
الشريعة	La charia
التقاء	Convergence
سلوك، تصرف	Comportement
القواعد الأخلاقية	Règles morales
مبدأ احترام الكلمة المصرح بها	Principe du respect de la parole donnée
الاستقامة، الصدق	La loyauté
التحايل، الغش	Le dol
حسن النية	La bonne foi
العادات	Les mœurs
قواعد السلوك	Les règles de conduite
لياقة، أدب	Bienséance
مجاملة	Courtoisie
العادات والأعراف	Les usages

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

ثانيا: الفرق بين القاعدة القانونية والقواعد المؤطرة للسلوك البشري

نتطرق أولا إلى تعريف القاعدة القانونية (1)، وبعد ذلك نعمل على توضيح الهدف من وضع القاعدة القانونية (2).

1. تعريف القاعدة القانونية

يعرف القانون بأنه مجموعة من القواعد المنظمة لسلوك الأفراد داخل المجتمع مصحوبة بجزاء يوقع على من يخالفها، والسلطة العامة أي الدولة هي صاحبة الاختصاص في تطبيق الجزاء.

على أن المعني الشائع للقانون هو "التشريع" الذي يصدر عن السلطة التشريعية (البرلمان)، غير أنه تجب الاشارة إلى أن التشريع هو فقط مصدر إلى جانب مصادر أخرى للقانون.

2. خصائص القاعدة القانونية

القاعدة القانونية هي قاعدة عامة ومجردة واجتماعية، تتميز بخاصية الالزام.

أ.القاعدة القانونية قاعدة اجتماعية

كون القاعدة القانونية اجتماعية يعني أنه لا يمكن تصور وجودها إلا في جماعة معينة، حيث لا يمكن أن ينشأ القانون إلا داخل المجتمع حيث يتولى تنظيمه وتحديد القواعد التي يتعين على الأفراد اتباعها.

ب. القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة

المقصود بكون القاعدة القانونية قاعدة مجردة وعامة أن الخطاب الذي تتضمنه هو بالضرورة تكليف يتوجه إلى كل من تتوافر فيه صفة معينة وليس لشخص بعينه ويخاطب كل واقعة تتوافر فيها شروط معينة، وليس واقعة محددة ومعينة بذاتها. فالقانون واجب التطبيق كلما توافرت الصفة المطلوبة في فرد كيفما كان أو واقعة أيا كانت.

وعليه، إذا كان الخطاب موجها لشخص معين بذاته أو لواقعة معينة، فلا يعتبر قاعدة قانونية بل يعتبر أمرا وقرارا فرديا، كما هو الحال بالنسبة لقرار نزع الملكية أو قرار تعيين موظف ... إلخ.

ج. القاعدة القانونية قاعدة ملزمة

يقصد بهذه الخاصية أن القاعدة القانونية تضع أوامر ونواهي واجبة الاحترام منذ نشأتها مما يترتب على مخالفتها توقيع الجزاء من طرف السلطة العامة التي أنيط بها ذلك؛ والدولة ممثلة في السلطة العامة هي التي تملك سلطة فرض احترام القواعد القانونية؛ وعندما يتحقق الجزاء تتحقق المساواة والعدالة في المجتمع.

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

3. الهدف من وضع القواعد القانونية

تهدف القاعدة القانونية إلى **تنظيم المجتمع**؛ لذلك فالعيش داخل مجتمع معين يستلزم احترام القواعد القانونية من **أجل الوقاية من النزاعات**، والعمل على فضها **بالطرق السلمية** إن دعت الضرورة لذلك. فالهدف من القانون هو تثبيت الأمن والسلم في المجتمع والقضاء على مظاهر العنف والفوضى.

ثالثا: القواعد القانونية والقواعد الدينية

هناك أوجه شبه بين قواعد الدين والقانون، فكل منها يعتبر قاعدة مجردة وعامة وتنظم سلوك الأفراد في المجتمع، إضافة إلى كون كل واحدة منهما مقترنة بجزاء. ولكنهما تختلفان في المصدر، إذ أن مصدر القاعدة الدينية هو الله سبحانه وتعالى، فهي خالدة وأبدية، وصالحة لكل زمان ومكان. في حين أن مصدر القاعدة القانونية هو إما التشريع الذي هو صدور القانون من لدن سلطة مختصة، وإما العرف وهو تواتر الناس على اتباع قواعد معينة وشعورهم بضرورة احترامها، أو غير ذلك من المصادر، فقواعد القانون نسبية ومختلفة من زمان لآخر ومن مكان لغيره.

رابعا: القواعد القانونية والقواعد الأخلاقية

الأخلاق هي مجموعة من المفاهيم حول الخير والشر، فالسلوك الذي يسعى لفعل الخير هو سلوك أخلاقي، والسلوك الذي يهدف إلى ارتكاب الشر هو سلوك غير أخلاقي. والأخلاق تنطلق من المثل العليا والمبادئ السامية النابعة من ضمير الإنسان، فهي تنظم الأفراد.

كما تجب الإشارة أن ميدان القاعدة القانونية وميدان القاعدة الأخلاقية، لا يتطابقان تماما ولكن يلتقيان في كثير من النواحي، فغالبية الواجبات التي تمليها علينا قواعد الأخلاق تصبح عاجلا أو آجلا واجبات مقرونة بجزاء مفروض من طرف القاعدة القانونية. فعلى سبيل المثال فعلاقات حسن الجوار ونظرية التعسف في استعمال الحق تعتبر حاليا قواعد قانونية، ولكنها في الأصل كانت عبارة عن قواعد أخلاقية. فهناك مجموعة من المبادئ والتعاليم الأخلاقية التي يأخذ بها القانون، كمبدأ الكلمة المصرح بها، وحسن النية في تنفيذ العقود والاتفاقيات ...

خامسا: القواعد القانونية والقواعد المؤطرة للسلوك البشري (العادات والمجاملات)

ونذكر في هذا الصدد قواعد الاستقامة وقواعد المجاملة، والقواعد المرتبطة باستعمال اللباس في مجتمع أو جماعة معينة. وفي مجال قواعد المجاملات نذكر قواعد حسن المعاشرة واللطف، كالتحية عند اللقاء والتعزية في الوفاة والمصائب، والتهنئة في العيد...إلخ.

ويمكن أن تصبح قواعد المجاملات قواعد قانونية ومثال ذلك النقود المقدمة إلى النادل (Pourboire) حيث كانت في السابق من اختيار المستهلك، لكن تم تقنينها في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية.

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

والفرق بين القواعد القانونية وقواعد المجاملات يكمن في:

- ✓ قواعد العادات والمجاملات تعد اختيارية لأنها تفتقد لعنصر الإلزام، في حين أن القاعدة القانونية تتميز بالإلزام الذي يعد عنصرا مميزا لها.
- ✓ طبيعة الجزاء، فالجزاء إجباري تقوم الدولة بتطبيقه على المخالف للقاعدة القانونية، في حين أن جزاء مخالفة قواعد المجاملة هو تأنيب الضمير واستنكار المجتمع الفعل المخل.

وفي الختام، فأهم ما يميز القاعدة القانونية عن سائر القواعد الأخرى (كقواعد الأخلاق والمجاملات) هو هيمنة الدولة على القاعدة القانونية وإلزام الأشخاص باتباعها بما تضمنه لها من جزاء جزري تفتقر إليه القواعد الأخرى التي لا تدخل في دائرة القانون.

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

النص رقم 2: المصادقة على القوانين (سن القوانين)

Texte n° 2 : L'élaboration de la loi.

I. ترجمة أهم المفاهيم الواردة في النص

المفاهيم باللغة الفرنسية	المفاهيم باللغة العربية
La proposition	الاقتراح
Le chef du gouvernement	رئيس الحكومة
Proposition de loi	اقتراح القانون
Projet de loi	مشروع قانون
Les commissions	اللجان
Les sessions	الدورات
Le parlement	البرلمان
Le vote	التصويت
Les représentants de la nation	ممثلو الأمة، البرلمانيون
Approbation	موافقة وإقرار
La constitution	الدستور
La chambre des représentants	مجلس النواب
Pour examen	للنظر والفحص
Pour discussion	للمناقشة
Les commissions compétentes	اللجان المختصة
La promulgation	الإصدار (أو الموافقة الملكية)
Approuver	الموافقة والمصادقة
Officiellement	بشكل رسمي
Les ministres	الوزراء
La publication	النشر
Bulletin officiel	الجريدة الرسمية
Nul n'est censé ignorer la loi	لا يعذر أحد بجهله للقانون

LIBRAIRIE EL FATH
RUE SIDI ABDELLAH UNIVERSITE
BSM / 05 37 70 09 19
05 56 53 25 84
email:M.D.ELFATH198@GMAIL.com

II. المصادقة على القوانين (سن القوانين)

* تمر عملية سن القانون بأربعة مراحل أساسية:

1) الاقتراح، 2) التصويت، 3) الاصدار وأخيرا 4) النشر.

أولا: الاقتراح

تعود المبادرة في اقتراح القوانين حسب الفصل 78 من الدستور إلى كل من:

✓ رئيس الحكومة، و

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

✓ أعضاء البرلمان.

والنص المقدم من طرف عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان يسمى ب " **مقترح قانون**"، بينما النص الذي يقدم من طرف الحكومة فيسمى " **مشروع قانون**".. و" تحال مشاريع ومقترحات القوانين لأجل النظر فيها على اللجان التي يستمر عملها خلال الفترات الفاصلة بين الدورات " (الفصل 80 من الدستور الجديد).

فالاقتراح إذن يشكل أول خطوة في درب عملية سن التشريع بالمغرب.

ثانيا: التصويت

وهو ذلك الإجراء، أو الفعل الذي من خلاله يقوم البرلمانيون على قبول أو رفض اقتراحات أو مشاريع القوانين المعروضة على أنظارهم.

فالفصل 78 من دستور 2011 ينص على أنه: " تودع مشاريع القوانين بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب، والفصل 80 ينص على ما يلي: " تحال مشاريع ومقترحات القوانين لأجل النظر فيها على اللجان التي يستمر عملها خلال الفترات الفاصلة بين الدورات ويتداول مجلسا البرلمان بالتتابع في كل مشروع أو مقترح قانون، بغية التوصل إلى المصادقة على نص واحد (الفصل 84 من الدستور).

وبعد المصادقة من طرف البرلمان، يعرض القانون على أنظار الملك من أجل الموافقة عليه وإصداره.

ثالثا: الإصدار (أو الموافقة الملكية)

بعد التصويت على مقترح قانون أو مشروع قانون من طرف البرلمانيين، فإنه يتعين عرضه على الموافقة الملكية قصد إصداره.

ويقصد بإصدار التشريع **قيام رئيس الدولة بإصباغ الصبغة الرسمية على الوجود الفعلي للقانون بالتوقيع على أمر تنفيذه**، وعليه، فإصدار التشريع يعني إثبات وجوده بشكل رسمي ووضعه موضع التنفيذ من قبل السلطة التنفيذية.

وفي المغرب، فإن الملك هو الذي يصدر الأمر بتنفيذ القانون، حيث ينص الفصل 50 من الدستور الجديد على ما يلي: " **يُصدر الملك الأمر بتنفيذ القانون خلال الثلاثين يوما التالية لإحالته إلى الحكومة بعد تمام الموافقة عليه** ...".

وهكذا، فإن إصدار القانون يتضمن الاعتراف بوجود التشريع، وبأنه مستوف للشروط الدستورية. كما يتضمن أيضا تكليفا لرجال السلطة التنفيذية، وعلى الأخص الوزراء، بتنفيذ هذا التشريع، والعمل على نشره بغرض إشعار المواطنين المغاربة بوجوده.

رابعا: نشر التشريع

وهو ذلك الإجراء الذي من خلاله يتعرف جميع المُواطنين المغاربة على النص القانوني.

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

فالقانون لا يُصبح ساري المفعول بمجرد إصدار الأمر بتنفيذه فقط، بل لا بد من القيام بعملية نشره بالجريدة الرسمية خلال أجل أقصاه 30 يوما ابتداء من تاريخ إصداره، ومن ثمة، لا يمكن لأحد أن يعتذر بجهله لمقتضياته، وذلك تبعا للقاعدة القانونية: " لا يعذر أحد بجهله للقانون".

III. مختلف فروع القانون

يمكن التمييز أولا بين القانون الدولي والقانون الوطني أو الداخلي، ثم بعد ذلك نميز بين القانون العام والقانون الخاص.

أولا: القانون الدولي والقانون الوطني

القانون الدولي والقانون الوطني يشكل أهم تقسيم يعرفه كل نظام قانوني.

1. القانون الدولي

القانون الدولي هو ذلك التنظيم القانوني الذي يحكم وينظم مختلف العلاقات القانونية التي يكون فيها العنصر الأجنبي طرفا. وهنا يجب التمييز بين القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص.

أ. القانون الدولي العام:

وهو القانون الذي ينظم القواعد القابلة للتطبيق فيما يخص العلاقات الناشئة بين الدول. كما ينظم القواعد الخاصة بالمنظمات الدولية أو الإقليمية كمنظمة الأمم المتحدة، منظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي حاليا).

ب. القانون الدولي الخاص:

القانون الدولي الخاص هو قانون خاص يطبق على الأشخاص العاديين -الخواص- في علاقات قانونية ذات طابع دولي. وعليه فهو ذلك القانون الذي يحدد بالأساس ما إذا كان التشريع الوطني أم القانون الأجنبي هو الواجب التطبيق في كل مرة تكون العلاقات القانونية تضم عنصرا أجنبيا، (مثلا حالة طلاق بين مغربي وايطالية يعيشان في فرنسا).

2. القانون الوطني

القانون الوطني أو القانون الداخلي هو الذي ينظم العلاقات التي لا يتدخل فيها العنصر الأجنبي، كما هو الحال في كراء منزل موجود في المغرب بين أشخاص مغاربة وتكون فيه الوجيبة الكرائية مؤداة بالعملة المغربية، فهذه الحالة إذن هي خاضعة لقواعد القانون الوطني، حيث لا يوجد أي عنصر أجنبي في هذه العلاقات القانونية.

وتجدر الاشارة، إلى أن قواعد القانون الوطني يمكن أن تكون قواعد متعلقة بالقانون العام أو قواعد مرتبطة بالقانون الخاص.

ثانيا: تعريف القانون الخاص والقانون العام

أ. **تعريف القانون الخاص:** هو القانون الذي ينظم العلاقات بين الأفراد فيما بينهم، مثل عقد البيع أو عقد الكراء (القانون المدني).

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

ب. **تعريف القانون العام:** هو القانون الذي ينظم العلاقات القانونية التي تكون فيها الدولة أو أحد المرافق العمومية طرفا باعتبارها صاحبة سيادة. على سبيل المثال: فصل وتحديد سلطات كل من البرلمان والحكومة وكذا تنظيم مرفق عمومي، ومن جهة أخرى ينظم العلاقات بين الخواص والدولة وأشخاصها، كإبرام عقد بين الدولة والخواص (القانون الإداري).

Le droit international : est celui qui régit les rapports de droit dans lesquels se rencontre un élément étranger	القانون الدولي
Le droit international public : est celui qui contient des règles applicables dans les rapports des Etats entre eux.	القانون الدولي العام
Le droit international privé : est un droit spécial, applicable aux personnes privées impliquées dans des relations juridiques internationales.	القانون الدولي الخاص
Le droit national ou doit interne : est celui qui régit les relations dans lesquelles n'intervient pas d'élément externe	القانون الوطني
Le droit privé : est celui qui régit les rapports des individus entre eux.	القانون الخاص
Le droit public : c'est celui qui régit les rapports de droit dans lesquels intervient l'Etat ou un service public ou une collectivité publique.	القانون العام

ثالثا: التمييز بين القانون الخاص والقانون العام

أ. إذا كان القانون الخاص الوطني لا ينظم إلا العلاقات بين الأفراد العاديين فيما بينهم مثل: الزواج أو البيع ...

فإن موضوع القانون العام هو تنظيم الدولة وكذا الأشخاص العمومية (الجهات، العمالات، الأقاليم والجماعات الترابية)، كما أنه ينظم علاقات قانونية بين الدولة والأشخاص العاديين.

ب- إضافة لما سبق، فهذين القانونين يختلفان من حيث الأهداف والخصائص وذلك أن:

- القانون العام يكون دائما في خدمة المجتمع وتحقيق المصلحة العامة، بينما القانون الخاص على العكس من ذلك فهو موجود لتحقيق مصالح الأفراد والمحافظة على منافعهم الشخصية.

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

❖ القانون العام ذو طبيعة آمرة، إذ بواسطته تتدخل الدولة لتحقيق المنفعة العامة، بينما القانون الخاص فهو طبيعة تخييرية لأنه ينظم العلاقات بين الأفراد.

وتجدر الإشارة إلى أن المواد الأساسية للقانون العام الوطني هي القانون الدستوري والقانون الإداري.

أما المواد الأساسية للقانون الخاص فهي القانون المدني والقانون التجاري والقانون الاجتماعي الخ ...

Le droit constitutionnel	القانون الدستوري
Le droit administratif	القانون الإداري
Le droit civil	القانون المدني
Le droit commercial	القانون التجاري
Le droit social	القانون الاجتماعي

رابعا: التعريف Définition

1. La proposition

L'initiative des lois appartient concurremment au Chef du gouvernement et aux membres du Parlement (art. 78 de la Constitution de 2011).

Le texte qui émane d'un parlementaire se dénomme « **une proposition de loi** » ; celui qui est présenté par le chef du gouvernement s'appelle « **un projet de loi** ».

2. Le vote

Le vote parlementaire est l'acte par lequel les représentants de la nation se prononcent pour ou contre les propositions ou les projets de loi soumis à leur approbation.

3. La promulgation

Une fois adoptée par le parlement, la loi est soumise au Roi pour l'approuver. La promulgation est l'acte par lequel le chef de l'Etat constate officiellement l'existence de la loi et la rend exécutoire.

4. La publication

La publication est l'acte par lequel le texte de loi doit être porté à la connaissance du public. Une fois la loi promulguée et publiée au bulletin officiel ; elle devient obligatoire pour tous les citoyens marocains.

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

النص رقم 3: الجمعية العامة للأمم المتحدة

Texte n° 3 : L'Assemblée générale des Nations Unies

I. ترجمة أهم المفاهيم الواردة في النص

L'Organisation des Nations Unies (ONU) : منظمة الأمم المتحدة

C'est une organisation internationale à vocation universelle crée en 1945. Son but principal est le maintien de la paix et de la sécurité internationale, le développement entre les Nations des relations amicales ainsi que la réalisation de la coopération internationale. La charte de l'ONU donne la liste des six organes principaux crées par elle, le 1er organe est l'Assemblée générale, le 2ème le Conseil de sécurité, le 3ème le Conseil économique et social (Ecossoc), le 4ème le Conseil de tutelle (مجلس الوصاية), le 5ème le Secrétariat et le 6ème est la Cour internationale de justice.

المفاهيم باللغة الفرنسية	المفاهيم باللغة العربية
L'Assemblée générale	الجمعية العامة
Représentant	ممثل
Session	دورة انعقاد
Session annuelle régulière	دورة سنوية عادية
Session extraordinaire	دورة استثنائية
Siège	مقر
Charte	ميثاق
Pacte	عهد، ميثاق
la société des Nations	عصبة الأمم
Résolution	قرار
Règlement intérieur	النظام الداخلي
Président	رئيس
Vice-président	نائب الرئيس
Accord commun	اتفاق جماعي
Membre permanent	عضو دائم
Tâche	وظيفة
Ecourter (rendre plus court)	قصر واختصر

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

Débat	مناقشة
Les compétences	الاختصاصات
Etats non membres	دول غير أعضاء
Entité	كيان
Organisation de libération de la Palestine (OLP)	منظمة التحرير الفلسطينية
Observateur	ملاحظ
Conseil de sécurité	مجلس الأمن
La sécurité collective	الأمن الجماعي
La paralysie	شلل، ركود
la résolution Acheson	توصية أتشيسون
L'autosaisine	الإحالة الذاتية
Maintien de la paix	حفظ الأمن والسلم
Recommandation	توصية

II. الجمعية العامة

تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة، ويتمتع كل عضو بصوت واحد وبإمكانه أن يكون ممثلا من طرف خمسة ممثلين على الأكثر.

تعقد الجمعية العامة جلسة سنوية عادية (الفصل 20)، كما يجوز أن تعقد جلسات استثنائية إذا اقتضت الأمور ذلك. تعقد هذه الجلسات في المقر الدائم للأمم المتحدة بنيويورك. إن ميثاق الأمم المتحدة لم يحدد مقر هذه الجلسات، على خلاف عهد عصبة الأمم، إلا أن الجمعية العامة اتخذت قرارا بتاريخ 14 دجنبر 1946 واختارت نيويورك مقرا لها وشيد بناء ضخم في هذه المدينة على ضفاف الوادي الشرقي.

تهيأ الجمعية العامة نظامها الداخلي وتنتخب في كل جلسة رئيسا ونوابا للرئيس وبناء على اتفاق جماعي تقرر أن الرئاسة لا تسند إلى أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

هناك سبعة لجان تساعد الجمعية العامة في أداء مهامها، وأهمها: اللجنة السياسية، اللجنة الاجتماعية، اللجنة الاقتصادية واللجنة القانونية ... إلخ. وتنحصر مهمتها في إعداد المشاريع المختلفة بشكل يؤدي إلى اختصار المناقشات في الجمعية العامة.

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

وتقبل الجمعية العامة للمشاركة في جلساتها دولا غير أعضاء أو بعض الكيانات التي تمنحها الجمعية العامة صفة ملاحظ. وخلال سنة 1974 استدعت الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في أعمالها ودوراتها، وذلك بصفة ملاحظ.

إن الاستخدام المتكرر لحق النقض من جانب عضو دائم في مجلس الأمن قد عرقل عمل "الأمن الجماعي" خلال عام 1950، إبان القضية الكورية. وفي مواجهة شلل مجلس الأمن، اعتمدت الجمعية العامة قرار أتشيسون في 3 نوفمبر 1950. هذا القرار ينص على أنه يمكن، في إطار "الإحالة الذاتية"، للجمعية العامة، عندما لا يستطيع مجلس الأمن أن يفي "بمسؤوليته الأساسية" بسبب الاستعمال المتكرر لحق الفيتو، مناقشة قرارات بمثابة توصيات، واعتمادها لغرض الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

النص رقم 4: مجلس الأمن

Texte n° 4 : Le Conseil de sécurité

I. ترجمة أهم المفاهيم الواردة في النص

المفاهيم باللغة العربية	المفاهيم باللغة الفرنسية
مجلس الأمن	Conseil de sécurité
جهاز	Organe
وظيفة	Fonction
مارس	Exercer
رئاسة دورية	Présidence par roulement
مجمع ضيق	Collège restreint
ميّز، تمييز	Distingue
نوع وأنواع	Catégorie
دائم	Permanent
استقرار	Stabilité
امتياز	Privilège
أحصى وعد	énumère
مسطرة أو إجراء	Procédure
توزيع	Répartition
تعديل	Amendement
الأغلبية	La majorité
الإصلاح	La réforme
وسع، توسيع	élargir
مساهم، مشارك	Contributeur
مراجعة وتعديل	Révision
وصل وبلغ، نجح	Aboutir
امتناع عن التصويت	Abstention

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

II. Le droit de veto حق النقض

Le droit de véto حق النقض، أو حق الاعتراض

Il permet à un membre permanent du Conseil de sécurité à se poser à une décision même si tous les autres membres sont d'accord.

Ce droit a été utilisé dans le cadre de la guerre froide, notamment par l'URSS d'une manière telle qu'il a paralysé le Conseil de sécurité dans tous les domaines.

Il est à souligner que l'abstention est considérée comme non constitutive d'un veto. Il en a été de même de l'absence du représentant d'un membre permanent. La résolution Acheson a transféré à l'Assemblée générale les fonctions du Conseil de sécurité touchant au maintien de la paix en cas de blocage par le veto.

III. حول إصلاح مجلس الأمن

إن المتغيرات الدولية، خاصة بعد سنة 1989، توضح بجلاء أن مجلس الأمن الدولي لم يعد يمثل عالم اليوم. لذلك، فمشكلة إصلاح هذا الجهاز أصبحت مطروحة بحدة منذ 2004، فالمسألة تتعلق إذن بتوسيع دائرة الأعضاء الدائمين لتشمل الدول الأكثر مساهمة في ميزانية المنظمة (اليابان، ألمانيا ...)، والدول ذات العدد المرتفع من السكان (الهند، البرازيل ...)، إضافة لممثلي القارة الافريقية. لكن إصلاح مجلس الأمن يتطلب أولا مراجعة وتعديل ميثاق المنظمة، وهو أمر صعب المنال في ظل صعوبة التوافق بين الأعضاء الخمسة الدائمين.

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

النص رقم 5: أهم مستجدات الدستور المغربي الجديد

Texte n° 5 : Les principales innovations de la nouvelle Constitution marocaine

I. ترجمة أهم المفاهيم الواردة في النص

المفاهيم باللغة العربية	المفاهيم باللغة الفرنسية
المستجدات	Les innovations
الدستور	La constitution
القانون	La loi
السلطة التشريعية	Le pouvoir législatif
القرار	Le règlement
السلطة التنفيذية	Le pouvoir exécutif
تدرج القوانين	La hiérarchie des lois
تابع	Subordonné
القانون الأسمى	La loi suprême
رئيس الحكومة	Chef du Gouvernement
مجلس النواب	Chambre des Représentants
مجلس المستشارين	Chambre des Conseillers
عرض	Soumettre
الاستفتاء	Référendum
الدين الاسلامي	La religion musulmane
النظام الملكي للدولة	La forme monarchique de l'Etat
الخيار الديمقراطي للأمة	Le choix démocratique de la nation
المكتسبات في مجال الحريات	Les acquis en matière de libertés
الحقوق الأساسية	Les droits fondamentaux
دولة الحق	L'Etat de droit
المؤسسات الديمقراطية	Les institutions démocratiques
دستر (جعل الأمر دستوريا)	Constitutionnaliser
الحكامة الجيدة	La bonne gouvernance
اللغة الرسمية	La langue officielle
الأحزاب السياسية	Les parties politiques
المنظمات النقابية	Les organisations syndicales

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

II. التعريف بالدستور

تندرج القوانين حسب التقسيم التقليدي إلى ثلاث مراتب، وذلك كما يلي:

- ✓ الدستور وهو أعلى القوانين من حيث المرتبة؛
- ✓ التشريع (أو القانون التنظيمي) الذي يصدر عن السلطة التشريعية؛
- ✓ وأخيرا القرار الناتج عن السلطة التنفيذية.

وعليه، وإذا ما رجعنا إلى مبدأ تدرج القوانين الذي يكتسي أهمية بالغة، نلاحظ أن النص القانوني الأدنى درجة هو مرتبط بالنص القانوني الأعلى منه وتابع له، لذلك لا يمكن له أن يخالفه، وعلى سبيل المثال، فالقرار لا يمكنه أن يعارض التشريع، وهذا الأخير لا يمكنه أن يعارض الدستور. وهذه التراتبية نصت عليها المادة السادسة من الدستور الجديد.

وعلى ضوء ما سبق، نستخلص أن الدستور يبقى هو القانون الأسمى، فهو الذي ينظم ويحدد اختصاصات أجهزة الدولة، وكذا اختياراتها الدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

وبعبارة أخرى، فالدستور هو مجموعة من القواعد، والتي تهدف إلى تنظيم اختصاصات أجهزة الدولة وعلاقتها مع مختلف سلطاتها وهيئاتها وكذا حقوق وحريات الأفراد داخل المجتمع.

أما بخصوص مراجعة الدستور، فالفصل 172 من الدستور الجديد، ينص على أن " للملك ولرئيس الحكومة ولمجلس النواب ولمجلس المستشارين، حق اتخاذ المبادرة قصد مراجعة الدستور."، ويضيف نفس الفصل أن: " للملك أن يعرض مباشرة على الاستفتاء، المشروع الذي اتخذ المبادرة بشأنه".

وجدير بالذكر، أنه وفي حالة حصول مراجعة دستورية، فالفصل 175 يوضح أنه لا يمكن لها أن تتناول الأحكام المتعلقة بالدين الإسلامي، وبالنظام الملكي للدولة، وبالاختيار الديمقراطي للأمة، وبالمكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في دستور المملكة الشريفة.

I. أهم مستجدات الدستور الجديد

يشكل الدستور الجديد تحولا تاريخيا حاسما في مسار استكمال بناء دولة الحق والمؤسسات الديمقراطية. ويتعلق الأمر خصوصا بدسترة مبادئ الحكامة الجيدة، آليات تخليق الحياة العامة وقيم المواطنة المسؤولة. وبهذا المعنى فالدستور المغربي الجديد يشكل ثورة تشريعية، وتبرز هذه الخاصية من خلال المستجدات التالية:

1. الاعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية للملكة إلى جانب اللغة العربية؛
2. لا يمكن حل الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي (الفصل 9 من الدستور).
3. التزام المملكة المغربية بحقوق الانسان، كما هو متعارف عليها عالميا، وحمايتها وضمان ممارستها.

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

4. التكريس الدستوري للملكية المواطنة، وذلك من خلال التنصيص على أن شخص الملك لا تنتهك حرمته، وله واجب التوقير والاحترام، كملك وأمير للمؤمنين ورئيس الدولة.
5. تكريس مبدأ استقلال القضاء، وذلك من خلال ترسيخ سلطة قضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية.
6. دسترة منع الترحال البرلماني وحصر الحصانة البرلمانية في التعبير عن الرأي فقط، حيث ينص الفصل 61 من الدستور على أنه: "يجرد من صفة عضو في أحد المجلسين، كل من تخلى عن انتمائه السياسي الذي ترشح باسمه للانتخابات، أوعن الفريق أو المجموعة البرلمانية التي ينتمي إليها".
7. الانبثاق الديمقراطي للسلطة التنفيذية، بقيادة رئيس الحكومة، (تم الارتقاء بالمكانة الدستورية "للوزير الأول" إلى "رئيس للحكومة").
8. الاعتراف بحق التصويت لكل المغربة المقيمين بالخارج، حيث ينص الفصل 17 من الدستور على ما يلي: " يتمتع المغاربة المقيمون في الخارج بحقوق المواطنة كاملة، بما فيها حق التصويت والترشيح في الانتخابات".

وفي الختام، يمكن القول إن المستجدات التي جاء بها الدستور المغربي الجديد تعتبر الركيزة الأساسية للنموذج الديمقراطي التنموي المغربي المتميز، إضافة إلى كونها تشكل تعاقدا تاريخيا جديدا بين العرش والشعب.

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

النص رقم 6: النصوص التشريعية

Texte n° 6 : Textes législatifs

Texte législatif	نص قانوني
Homogénéité	تجانس، وحدة
Caractéristique	طابع، صفة، خاصية
Détermination des textes législatifs	تحديد، تعيين النصوص القانونية
Pyramide	هرم
Norme	قانون، قاعدة
Système juridique	نظام قانوني
Subordonné	تابع
Constitutionnalité	دستورية

هي رقابة على مدى تطابق القانون مع الدستور.

Inconstitutionnalité	عدم دستورية
Kelsenien	نسبة إلى الفقيه كلسن
Kelsen :	كلسن

هو فقيه نمساوي عاش خلال القرن العشرين واشتهر بمؤلفه "النظرية الخالصة للقانون".

Hiérarchie	تراتبية (تسلسل)
Parlement	برلمان
Référendum	استفتاء
Le sens strict du terme	المعنى الضيق للكلمة
Les autorités législatives	السلطات التشريعية

يقصد المؤلف بالسلطات التشريعية البرلمان

Procédure	مسطرة
Les lois constitutionnelles	القوانين الدستورية

تطلق هذه التسمية على الدستور في حد ذاته (مقتضيات الدستور).

Loi organique **قانون تنظيمي**

إن القانون التنظيمي في الاصطلاح العربي قد يثير نوعا من اللبس، ولذلك يتعين التمييز بين: القانون التنظيمي loi organique الذي يندرج في اختصاص السلطة التشريعية، والقرار التنظيمي le règlement والذي يعود الاختصاص في اتخاذه للسلطة التنفيذية.

وتجدر الإشارة، أن عملية التصويت على القانون التنظيمي تتم من طرف البرلمان عبر اتباع مسطرة خاصة. والقانون التنظيمي يعمل على تكملة وتدقيق المقتضيات الدستورية في ميدان معين،

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

مثال ما نص عليه الدستور المغربي لعام 2011 في فصله السابع على أن تعمل الأحزاب السياسية على تمثيل وتأطير وتكوين المواطنين المغاربة. وقد أتى القانون التنظيمي 11/29 الصادر عن البرلمان في 2011 لتدقيق وتكملة المقتضيات الدستورية للفصل 7 عندما قام بتقنين مهام وتنظيم الأحزاب السياسية وبيان وظائفها.

Loi ordinaire **قانون عادي (تشريعي)**

هو القرار الذي يتخذه البرلمان للتصويت على القانون طبق للمسطرة التشريعية في إحدى المجالات التي يختص بالتشريع فيها بمقتضى نص الدستور. هذا وقد حدد الفصل 71 من دستور 2011 مجالا محفوظا للبرلمان يقوم بالتشريع فيه.

Règlement **قرار تنظيمي أو لائحة تنظيمية أو تشريع فرعي**

هو قرار ذو صبغة عامة وغير متعلق بشخص بعينه، وهو من اختصاص السلطة التنفيذية المختصة في الدولة. وفي الغالب تمنح الدساتير صلاحية اتخاذ القرار التنظيمي لرؤساء الحكومات. وفي الدستور المغربي لعام 2011، فهذا الاختصاص يعود لرئيس الحكومة، حيث ينص الفصل 90 على ما يلي: "يمارس رئيس الحكومة السلطة التنظيمية، ويمكن أن يفوض بعض سلطه إلى الوزراء".

Décret **مرسوم**

هو قرار تنفيذي له صبغة عامة أو فردية من اختصاص السلطة التنفيذية المختصة (الوزير الأول أو رئيس الحكومة).

Décret d'application **مرسوم تطبيقي**

يتعلق الأمر بمرسوم يهدف إلى **تطبيق** القانون الصادر عن البرلمان في ميدان معين، صنف ضمن السلطة التنظيمية بالتبعية لأنه خاص بتنفيذ القانون في مقابل السلطة التنظيمية المستقلة.

هذا، فالمراسيم التطبيقية ترتبط بنص تشريعي قائم، ويتخذها رئيس الحكومة لتنفيذ الأمور القانونية التي يتضمنها النص التشريعي. وقد أسند الفصل 89 من الدستور مهمة تنفيذ القوانين إلى الحكومة وذلك عن طريق المراسيم التطبيقية.

Règlement autonome **مرسوم مستقل**

تتخذ المراسيم المستقلة في جميع المجالات باستثناء تلك التي أعطيت للبرلمان صراحة بموجب مقتضيات الدستور، حيث أن المواد التي تختص بتنظيمها تدخل في مجال اختصاص السلطة التنفيذية. ومن ثمة فإن المراسيم التنظيمية المستقلة لا تخضع للقانون (التشريع) وإنما تخضع للدستور.

Arrêté **قرار**

القرارات تكون لها طبيعة إدارية، وقد تكون عامة أو فردية تصدر عن الوزراء (القرارات الوزارية) أو عن العمال (القرار العاملي -Arrêté gubernatorial) أو عن العمدة (القرار البلدي).

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

Pouvoirs publics **السلطات العامة**

وهي أجهزة محدثة بنص الدستور، ويتم تحديد نظامها بواسطة قوانين تنظيمية. ويتعلق الأمر هنا برئيس الدولة، الحكومة والبرلمان.

Statuer	قضى، أصدر الحكم، قرر
Domaine réservé au parlement	مجالا محفوظا للبرلمان
Président de la République	رئيس الجمهورية
Loi de finance	قانون المالية
Mettre la loi de finance en vigueur	أدخل قانون المالية حيز التنفيذ أو النفاذ

Les assemblées **المجلسين**

يتكون البرلمان المغربي من مجلسين وفقا لمقتضيات الفصل 60 من دستور 2011، مجلس النواب ومجلس المستشارين؛ ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة، وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه.

Le tribunal constitutionnel **المحكمة الدستورية**

تتألف المحكمة الدستورية في النظام الدستوري المغربي بمقتضى الفصل 130 من الدستور من اثني عشر عضوا، يعينون لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد. وتختص المحكمة الدستورية بالنظر في كل دفع متعلق بعدم دستورية قانون، أثير أثناء النظر في قضية، وذلك إذا دفع أحد الأطراف بأن القانون، الذي سيطبق في النزاع، يمس بالحقوق وبالحريات التي يضمنها الدستور.

تبت المحكمة الدستورية في مدى مطابقة القوانين للدستور (مراقبة دستورية القوانين)، كما تبت في صحة انتخاب أعضاء البرلمان بمجلسيه.

Circonstances exceptionnelles **ظروف استثنائية**

يعلن الملك حالة الاستثناء بمقتضى الفصل 59 من دستور 2011 إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة، أو وقع من الأحداث ما يعرقل السير العادي للمؤسسات الدستورية، أمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء بظهير. ويخول الملك بذلك صلاحية اتخاذ الإجراءات التي يفرضها الدفاع عن الوحدة الترابية، ويقتضيها الرجوع، في أقرب الآجال، إلى السير العادي للمؤسسات الدستورية.

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

النص رقم 7: الدولة

Texte n° 7 : L'État

L'État	الدولة
Les membres originaires	الأعضاء الأصليين
La communauté internationale	الجماعة الدولية، المجموعة الدولية
La nation	الأمة - قومية
La conscience de son unité	الشعور بالوحدة
Une communauté de traditions	تجمع اجتماعي له تقاليد مشتركة
Une collectivité politique	مجموعة سياسية
Les Frontières	الحدود

Les éléments constitutifs de l'État — **العناصر المكونة للدولة**

Le territoire — **الإقليم**

يتمثل إقليم الدولة في ذلك الحيز الجغرافي والمجالي الذي تستأثر به الدولة وتمارس عليه سيادتها وسلطاتها ويرتبط به وجودها إذ يستحيل وجود دولة بدون إقليم.

ويشتمل إقليم الدولة على الإقليم البري والمياه الداخلية والبحر الإقليمي وكذا المجال الذي يعلو هذا الإقليم.

Le territoire terrestre — **الإقليم البري**

يشمل المجال المعروف فوق "اليابسة" بما في ذلك الأنهار والوديان والبحيرات الخ... وتمارس الدولة صلاحياتها على إقليمها بشكل شمولي واستئثاري. وهذا يعني خضوع كل الإقليم للسلطة الفعلية للدولة، وعلى كل ما يحتويه من اشخاص واشياء، والا يكون أي حق لأي جهة، غير الدولة نفسها، في ممارسة تلك الصلاحيات.

وضبط الحدود يتم بمواصفات طبيعية (أنهار، سلاسل جبلية...) أو بتقنيات اصطناعية (خطوط العرض والطول، رسوم خرائطية....)، وتتم عملية ضبط الحدود في الغالب بموجب معاهدات ثنائية او متعددة الأطراف يتم التفاوض بشأنها.

Le traité	المعاهدة
L'arbitrage	التحكيم
Une juridiction internationale	محكمة دولية
Un accord de bornage	اتفاق رسم الحدود
Les cartes	الخرائط
Démarcation	تحديد، ترسيم أو وضع الحدود على الخريطة

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

L'espace maritime المجال البحري

يتضمن المجال البحري في حقيقة الأمر عدة مجالات ينفرد كل منها بنظامه الخاص. فالمياه الداخلية والبحر الإقليمي يخضعان لسيادة الدول الساحلية، أما المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري فتمارس الدول الشاطئية عليهما وفيهما حقوقا سيادية مع مراعاة التزامات نابعة من القانون الدولي.

Les eaux intérieures المياه الداخلية

تشمل المياه الداخلية كلا من الموانئ ومصبات الأنهار والخلجان والمرافئ.

La mer territoriale البحر الإقليمي

يمتد البحر الإقليمي على مسافة 12 ميلا بحريا مقاسة من خطوط الأساس المقررة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، ويخضع لسيادة الدولة الشاطئية، مع ضرورة احترام حق المرور البريئ (droit de passage inoffensif) الذي تتمتع به السفن التجارية الأجنبية وقت السلم في البحر الإقليمي دون المياه الداخلية.

Zone économique exclusive المنطقة الاقتصادية الخالصة

وتمتد هذه المنطقة على مسافة 200 ميل بحري محسوبة انطلاقا من الخطوط الأساسية المستقيمة أو الخطوط الأساسية العادية التي تستخدم لقياس عرض البحر الإقليمي.

وتتمتع الدول الشاطئية في هذه المنطقة بحقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال وإدارة الموارد الطبيعية الحية منها وغير الحية في المياه وفي باطن أو أعماق هذه المياه...

Plateau continental الجرف القاري

هو الامتداد الطبيعي لليابسة تحت البحار والمحيطات، ويمتد على مسافة 200 ميل بحري أو أكثر من خط الأساس، وهو بالنسبة لأي دولة ساحلية قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء البحر الإقليمي. وللدولة الساحلية حقوق سيادية على جرفها القاري وتستفيد من موارده الطبيعية غير الحية كالنفط والغاز والمعادن.

L'État côtier	الدولة الشاطئية أو الساحلية
La souveraineté	السيادة
Port	ميناء
Estuaires	مصبات الأنهار
Baie	خليج ، وجمعه الخلجان

L'espace aérien المجال الجوي

ويتشكل من الفضاء الذي يعلو يابسة الدولة ومياهها الإقليمية أي المياه الداخلية والبحر الإقليمي. غير أن سيادة الدولة لا تمتد عموديا الى ما لا نهاية، أي أنها لا تمتد الى الفضاء الجوي الخارجي.

Surplombant (au-dessus فوق)	يعلو

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

L'État sous-jacent (qui est situé en-dessous اسفل) تحتي

Le pouvoir de contrainte سلطة الاكراه

La population السكان

يتمثل السكان في مجموع الموارد الديمغرافية المتواجدة فوق إقليم الدولة والخاضعين لأحكام قانونها، ويتكيف وضع الدولة مع حالات متباينة بين كثرة السكان وقلتهم.

Individu الفرد

Les personnes morales الأشخاص المعنوية أو الاعتبارية

La nationalité الجنسية

يرتبط المواطنون بدولتهم ارتباط الولاء الدائم برباط قانوني تجسده رابطة الجنسية. وهذه الرابطة هي التي تفسر وتبرر قانونيا الاختلاف في مجال التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات بين المواطنين والأجانب. ذلك أن دخول الأجانب وإقامتهم على أراضي دولة لا يتوفرون على جنسيتها يخضع لشروط مختلفة، مما يتعين معه الحصول على ترخيص فردي يسلم لصاحب الطلب المستوفي للشروط المطلوبة.

وجدير بالذكر أن هذا الترخيص ليس مطلوبا من الأجنبي الذي يثبت وضعه كلاجئ إذا جاء من بلد يعاني فيه من خوف مبرر من التعرض للاضطهاد، إما بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف من العودة لبلده (اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين المؤرخة في 28 يوليو 1951).

La compétence territoriale الاختصاص الاقليمي

Les étrangers الأجانب

Le pouvoir politique السلطة السياسية

ينصب مفهوم السلطة السياسية على مجموع المؤسسات الدستورية والسياسية والإدارية التي تجسد إرادة الدولة وتضطلع بوظائفها في إطار تنظيمي يبلور داخليا. وتتصدر هذه المؤسسات رئاسة الدولة والحكومة والبرلمان والجهاز الإداري والدبلوماسي وأجهزة الجيوش والأمن والقضاء والجمارك والضرائب والمرافق العمومية ....

Statut politique نظام سياسي

Exclusive (qui appartient à un seul) حصري، انفراد، استئثار

معناه انفراد الدولة بمزاولة اختصاصها الإقليمي بعيدا عن أي تدخل أو مشاركة من طرف دولة أخرى أو منظمة دولية....

Effective فعلي

بمعنى أن تضمن السلطة ممارسة الاختصاصات الداخلية والخارجية بشكل فعلي وفعال.

Plénière شاملة ، تام، مطلق، غير محدود

Discrétionnaire تقديري، غير محدود

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

Définition :

- **L'État** : peut être défini comme une collectivité politique organisée regroupant, sous l'autorité exclusive et effective d'un pouvoir politique souverain, une population vivant sur un territoire déterminé.
- **La nation** : est un groupe humain caractérisé par la conscience de son unité et une communauté de traditions, de culture et d'aspirations.
- **Le territoire de l'Etat** : est le support physique de l'activité étatique et le lieu d'établissement de sa population. Il est déterminé par des lignes appelées frontières et comprend : le territoire terrestre, l'espace maritime et l'espace aérien.

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

النص رقم 8: مفهوم القانون البيئي

Texte n° 8 : Le droit de l'environnement

أولا: ترجمة أهم المفاهيم الواردة في النص

المفاهيم باللغة الفرنسية	المفاهيم باللغة العربية
L'environnement	البيئة
Un nouveau champ	حقل جديد
Le milieu naturel	المجال الطبيعي
La survie de l'humanité	بقاء الإنسانية على قيد الحياة
Le droit de l'environnement	القانون البيئي
En mettant à contribution	اشراك، إسهام
La suppression des atteintes à l'environnement	إلغاء الأضرار أو التأثيرات البيئية
La limitation des atteintes à l'environnement	الحد من الأضرار البيئية
Les branches du droit	فروع القانون
Inévitables	حتمي
chevauchements	تداخلات
Le droit de l'urbanisme et de l'aménagement du territoire national	قانون التعمير وإعداد التراب الوطني
Le droit de la consommation	قانون الاستهلاك
Le droit de l'énergie	قانون الطاقة
Le droit économique	القانون الاقتصادي
L'autonomie	استقلالية
L'approche globale	المقاربة الشمولية
Les concepts rodés	المفاهيم المتطورة
Théorie	نظرية
Éprouvées	مجربة، ناجحة
Apport certain	مساهمة حقيقية
Spécificité	تميز، نوعية
Identité	هوية
Une discipline juridique	المجال من القانون، المادة من القانون
Un objet spécifique	موضوع نوعي

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com

ثانيا: تعريف القانون البيئي وأهمية تطوره

1- نبذة تاريخية عن القانون البيئي

تشكل البيئة حقلا جديدا من البحوث العابرة للحدود، فالبيئة تجهل جدارات السيادة المحدثة من قبل الدول وذلك لاعتبارين اثنين، أولا، لأن البيئة ينظر إليها كمعرفة للمجال الطبيعي، وثانيا، كحماية لما يسمى بالمجال في نفس الوقت. فالبيئة تتجاوز الحدود الأكاديمية التي تكبل المختصين. إن البيئة تعيد بناء حوار العلوم بإسهامها في (إغناء) مختلف الفروع العلمية من أجل رفع التحدي الوحيد والمشترك، أي: ضمان بقاء الإنسانية على قيد الحياة.

2- التعريف

القانون البيئي هو مجموعة من القواعد الهادفة إلى إلغاء التأثيرات البيئية أو على الأقل الحد من تأثيرها.

وقد سمحت التطورات الحديثة في هذا المجال بتوسيع مجال القانون البيئي وتعزيز "الطبيعة الأفقية والشمولية للبيئة" مما سمح بإدماج هذا القانون ضمن مختلف فروع القانون تقريبا. وفي هذا السياق، يمكن أن نسجل وجود تداخل لا مفر منه بين القانون البيئي وبين القوانين الأخرى المؤطرة كقانون التعمير وإعداد التراب الوطني.

ونتيجة لذلك، فالقانون البيئي له ارتباط بقوانين أخرى، خاصة، قانون الطبيعة، وقوانين الملوثات، وقانون المناجم، وقانون الاستهلاك، وقانون الطاقة، والقانون الاقتصادي الخ.

وبالتالي، فالقانون البيئي، حسب الفقيه موريس كامتو "هو مجموع القواعد والتقنيات القانونية والمؤسسات المتعلقة بحماية المجال وصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية".

ثالثا: مدى استقلالية القانون البيئي عن مختلف فروع القانون؟

هناك من انتقد استقلالية القانون البيئي، في حين يرى آخرون أن المقاربة الشمولية للقانون البيئي تفرض أن يشكل القانون البيئي مادة جديدة وأساسية تمس كل المعرف القانونية الأخرى.

وتجدر الإشارة، إلى أن الاعتراض الأول على استقلالية القانون البيئي لم يصمد مع مرور الوقت، حيث تكون القانون البيئي وفرض نفسه كفرع قانوني جديد.

فعلى القانون البيئي أن يباشر ربط الحوار مع الفروع الأكاديمية القانونية التي سبقته، فهذه الفروع تتوفر على مفاهيم ونظريات متطورة، مما يسمح للقانون البيئي من الاستفادة منها؛ فالاستقلالية لا تعني أبدا إنتاجا خالصا (للمفاهيم والنظريات) من لا شيء، لكن بالتميز وإثبات الهوية بالنظر إلى ما هو موجود. وبهذا المعنى، نقول إن القانون البيئي هو مادة قانونية جديدة، أو فرع قانوني مستقل، وهذا بدوره يؤدي إلى وجود موضوع نوعي للقانون البيئي.

المجلة القانونية الطلابية
MagJuridique.com